الجديد في نظام الإثبات

1443 هـ

مقارنة بمواد الإثبات في نظام المرافعات الشرعية 1435هـ ونظام المحاكم التجارية 1441هـ.

حسان بن إبراهيم السيف

محامٍ ومحكم

مؤسس شركة احتكام للمحاماة والاستشارات القانونية

@HassanLawyer

+966 55 444 0490

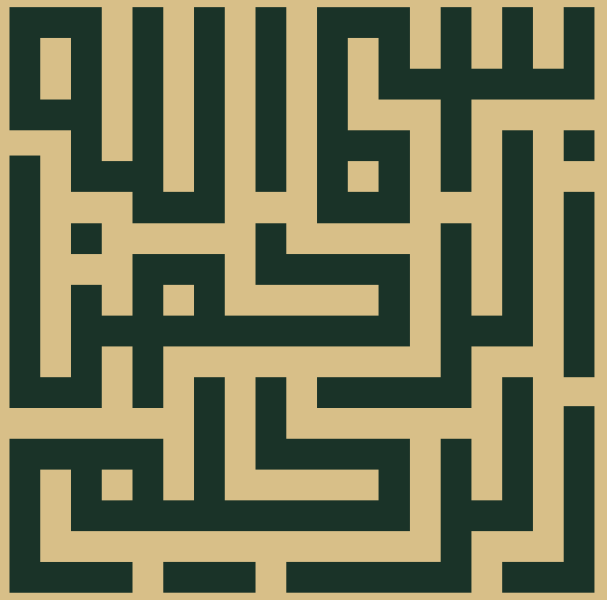

بسم الله الرحمن الرحيم

الله نور السماوات والأرض

المملكة العربية السعودية

الرقم: م/٤٣
التاريخ: ١٤٤٣/٥/٢٦هـ

بعون الله تعالى

نحن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناءً على المادة (السبعين) من النظام الأساسي للحكم، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/٩٠) بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

وبناءً على المادة (العشرين) من نظام مجلس الوزراء، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/١٣) بتاريخ ١٤١٤/٣/٣هـ.

وبناءً على المادة (الثامنة عشرة) من نظام مجلس الشورى، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/٩١) بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

وبعد الاطلاع على قراري مجلس الشورى رقم (٤٥/٢٤٣) بتاريخ ١٤٤٣/٢/٢١هـ، ورقم (٧/٣٦) بتاريخ ١٤٤٣/٤/٣هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٨٣) بتاريخ ١٤٤٣/٥/٢٤هـ.

رسمنا بما هو آت:

أولاً : الموافقة على نظام الإثبات، بالصيغة المرافقة.

ثانياً : تعديل الفقرة (١) من المادة (الثامنة عشرة بعد المائتين) من نظام الإجراءات الجزائية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢) بتاريخ ١٤٣٥/١/٢٢هـ، لتكون بالنص الآتي: "تطبق الأحكام الواردة في نظام المرافعات الشرعية وفي نظام الإثبات فيما لم يرد فيه حكم في هذا النظام بما لا يتعارض مع طبيعة القضايا الجزائية".

ثالثاً : تعديل المادة (الستين) من نظام المرافعات أمام ديوان المظالم، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣) بتاريخ ١٤٣٥/١/٢٢هـ، لتكون بالنص الآتي: "تطبق على الدعاوى المرفوعة أمام محاكم ديوان المظالم أحكام نظام المرافعات الشرعية ونظام الإثبات فيما لم يرد فيه حكم في هذا النظام بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة الإدارية".

رابعاً : أن يسري التعديلان المشار إليهما في البندين (ثانياً) و(ثالثاً) من هذا المرسوم في تاريخ متزامن مع تاريخ نفاذ النظام المشار إليه في البند (أولاً) من هذا المرسوم.

بسم الله الرحمن الرحيم

الله نور السماوات والأرض

المملكة العربية السعودية

خامساً : أن كل إجراء من إجراءات الإثبات تم صحيحاً قبل نفاذ النظام - المشار إليه في البند (أولاً) من هذا المرسوم - يبقى صحيحاً.

سادساً : على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ورؤساء الأجهزة المعنية المستقلة - كل فيما يخصُّه - تنفيذ مرسومنا هذا.

سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

مرسوم ملكي رقم (م/43) وتاريخ 1443/5/26هـ

أولاً:

الموافقة على نظام الإثبات، بالصيغة المرافقة.

ثانيًا:

تعديل الفقرة (1) من المادة (الثامنة عشرة بعد المائتين) من نظام الإجراءات الجزائية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/2) بتاريخ 22 / 1 / 1435هـ، لتكون بالنص الآتي: "تطبق الأحكام الواردة في نظام المرافعات الشرعية وفي نظام الإثبات فيما لم يرد فيه حكم في هذا النظام بما لا يتعارض مع طبيعة القضايا الجزائية".

ثالثًا:

تعديل المادة (الستين) من نظام المرافعات أمام ديوان المظالم، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/3) بتاريخ 22 / 1 / 1435هـ، لتكون بالنص الآتي: "تطبق على الدعاوى المرفوعة أمام محاكم ديوان المظالم أحكام نظام المرافعات الشرعية ونظام الإثبات فيما لم يرد فيه حكم في هذا النظام بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة الإدارية".

رابعاً:

أن يسري التعديلان المشار إليهما في البندين (ثانياً) و(ثالثاً) من هذا المرسوم في تاريخ متزامن مع تاريخ نفاذ النظام المشار إليه في البند (أولاً) من هذا المرسوم.

خامساً:

أن كل إجراء من إجراءات الإثبات تم صحيحاً قبل نفاذ النظام -المشار إليه في البند (أولاً) من هذا المرسوم- يبقى صحيحاً.

سادساً:

على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ورؤساء الأجهزة المعنية المستقلة -كل فيما يخصه- تنفيذ مرسومنا هذا.

نظام الإثبات 1443 هـ

- أحكام عامة
- الإقرار واستجواب الخصوم
  - الإقرار
  - استجواب الخصوم
- الكتابة
  - المحررات الرسمية
  - المحررات العادية
  - طلب إلزام الخصم بتقديم المحرّرات الموجودة تحت يده
  - إثبات صحة المحررات
    - أحكام عامة
    - إنكار الخط أو الإمضاء أو الختم أو البصمة، وتحقيق الخطوط
      - دعوى التزوير الأصلية
      - ادعاء التزوير
  - احكام ختامية
- الدليل الرقمي
- الشهادة
  - محل الشهادة
  - شروط الشهادة وموانعها
  - إجراءات إثبات الشهادة
  - الدعوى المستعجلة لسماع الدعوى
  - أحكام ختامية
- القرائن وحجية الأمر المقضي
  - **القرائن**
  - حجية الأمر المقضي
- العرف
- اليمين
  - أحكام عامة
  - اليمين الحاسمة
  - اليمين المتممة
- المعاينة
- الخبرة
- أحكام ختامية

تاريخ النشر

1443 / 06 / 04هـ

2022 / 01 / 07م

المادة التاسعة والعشرون بعد المائة:

يعمل بهذا النظام بعد (مائة وثمانين) يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

تاريخ النفاذ

1443 / 12 / 05هـ

2022 / 07 / 04م

1443

الباب الأول

أحكام عامة

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

- نظام المرافعات الشرعية.
- نظام المحاكم التجارية.
- كلا النظامين.

تسري أحكام هذا النظام على المعاملات المدنية والتجارية.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة الثانية

1

على المدعي أن يثبت ما يدعيه من حق، وللمدعى عليه نفيه.

2

يجب أن تكون الوقائع المراد إثباتها متعلقة بالدعوى، ومنتجة فيها، وجائزاً قبولها. (101) .

3

لا يجوز للقاضي أن يحكم بعلمه الشخصي.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة الثالثة

1

البينة على من ادعى، واليمين على من أنكر.

2

البينة لإثبات خلاف الظاهر، واليمين لإبقاء الأصل

3

البينة حجة متعدية، والإقرار حجة قاصرة.

4

الثابت بالبرهان كالثابت بالعيان.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

تطبيق عملي

ادعى زيد أنه اشترى من خالد سيارة ودفع إليه قيمة السيارة وقدرها خمسون ألف ريال، وأن خالد امتنع عن تسليمه السيارة وطلب الحكم بإلزام خالد بتسليمه السيارة. وبسؤال خالد الجواب: أقر بأن زيد اشترى منه السيارة، ولكنه أنكر أن يكون استلم منه قيمتها ، وأقر أنه استلم من زيد مبلغاً قدره اربعين ألف ريال، ولكنها ليست من قيمة السيارة بل ذكر أنها هبة له من المدعي.

السؤال:

- من عليه عبء الإثبات في قدر المبلغ المدفوع؟
- من عليه عبء الإثبات في الغرض الذي من أجله دفع المبلغ؟
- إذا عجز من عليه عبء الإثبات عن الإثبات فما العمل؟

تطبيق عملي

- ادعى المدعي شراكة موكله للمدعى عليه في مؤسسته بموجب عقد الشراكة المبرم بينهما والمؤرخ في ٢١/٦/١٤٢٠هـ وأن هذه الشراكة قد تعرضت لخسائر مالية كبيرة نتيجة تقلبات السوق ويطلب إلزام المدعى عليه بدفع كافة ما يلحقه من خسائر بسبب هذه الشراكة حسب نسبته في الأرباح.
- المدعى عليه يقر بالشراكة ولكنه يدعي بأن هذه الشراكة قد انتهت وتم تصفيتها في عام ١٤٢١هـ وتبقى له في ذمة المدعي مبلغ (.....) ريال ولديه البينة المثبتة لذلك.

فمن يقع عليه عبء الإثبات؟

تطبيق عملي

" ولما كان عبء الإثبات يقع على المدعى عليه لدفعه بتصفية الشركة مع المدعي؛ لقوله صلى الله عليه وسلم (البينة على المدعي واليمين على من أنكر). وحيث ذكر الفقهاء أن مدعي الدفع يطالب أولاً بإثبات دفعه ويسار في الدفع كما يسار في الدعوى الأصلية من حيث إن مدعيه يكلف بإثباته، وعند عجزه عن ذلك له يمين المدعي على نفي دفعه، فإذا نكل أو ثبت الدفع بالبينة سقطت دعواه وإذا حلف عادت دعواه بحالها فتأخذ مجراها. (الأصول القضائية للشيخ علي قراعة ص ٦١)".

المادة الرابعة

دون إخلال بأحكام هذا النظام

إذا تعارضت أدلة الإثبات ولم يمكن الجمع بينها فتأخذ المحكمة منها بحسب ما يترجح لها من ظروف الدعوى

فإن تعذر ذلك فلا تأخذ المحكمة بأي منها، وفي جميع الأحوال يجب عليها أن تبين أسباب ذلك في حكمها.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة الخامسة

لا يلزم لإثبات الالتزام شكل معين ما لم يرد فيه نص خاص أو اتفاق بين الخصوم. (38/2)

المادة السادسة

- إذا اتفق الخصوم على قواعد محددة في الإثبات فُتعمِل المحكمة اتفاقَهم؛ ما لم يخالف النظام العام. (38/4)

من أمثلة ما يخالف النظام العام: شهادة مجروح العدالة، شهادة ناقص الأهلية.

- لا يعتد باتفاق الخصوم المنصوص عليه في هذا النظام ما لم يكن مكتوباً.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة السابعة

1

الأحكـام والأوامـر والقـرارات الصـادرة بإجراءات الإثبات؛ لا يلزم تسبيبها ما لم تتضمن قضاءً قطعياً.

2

يتعـين فـي جميـع الأحـوال تسـبيب الأحكام الصادرة في دعـاوى الإثبـات المستعجلة. (م163)

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة الثامنة

1 إذا قررت المحكمة مباشرة إجراء من إجراءات الإثبات، أو كلفت بذلك أحد قضاتها، تعين عليها أن تحدد موعداً لذلك.

2 للمحكمة مباشرة إجراءات الإثبات ولو لم يحضر الخصوم أو أحدهم؛ متى بلغوا بالموعد المحدد.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

نظام المرافعات الشرعية. نظام المحاكم التجارية. كلا النظامين.

المادة التاسعة

- للمحكمة أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات، **بشرط أن تبيّن أسباب العدول في محضر الجلسة.**

(39 من نظام المحاكم التجارية) (103 من نظام المرافعات الشرعية)

- للمحكمة ألا تأخذ بنتيجة إجراء الإثبات، بشرط أن تبيّن أسباب ذلك في حكمها.

(39 من نظام المحاكم التجارية)

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة العاشرة

يكون لأي إجراء من إجراءات الإثبات اتخذ إلكترونياً الأحكام المقررة في هذا النظام.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة الحادية عشرة

1

تكون إجراءات الإثبات من إقرار أو استجواب أو أداء للشهادة أو اليمين أمام المحكمة، فإن تعذر فللمحكمة أن تنتقل أو تكلف أحد قضاتها بذلك. (106) (114) (122)

2

إذا كان المقر أو المستجوب أو الشاهد أو من وجهت إليه اليمين ونحوهم مقيماً خارج نطاق اختصاص المحكمة، وتعذر إجراء الإثبات إلكترونياً؛ فعلى المحكمة أن تستخلف محكمة مكان إقامته. وفي هذه الحالة يبلغ قرار الاستخلاف للمحكمة المستخلَفة (102)

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

نظام المرافعات الشرعية. نظام المحاكم التجارية. كلا النظامين.

المادة الثانية عشرة

إقرار الأخرس ومن في حكمه

واستجوابه وأداؤه للشهادة واليمين وتوجيهها والنكول عنها وردها بالكتابة، فإن لم يكن يعرف الكتابة فبإشارته المعهودة . (111)

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة الثالثة عشرة

دون إخلال بالتزامات المملكة في الاتفاقيات الدولية التي تكون طرفاً فيها،

للمحكمة أن تأخذ بإجراءات الإثبات التي جرت خارج المملكة؛ ما لم تخالف النظام العام **(م38/ 3)**

لا يقتصر الاستخلاف على الاستخلاف الداخلي بل يمتد إلى الاستخلاف خارج البلاد، فقد جاء في التطبيق القضائي للاستخلاف خارج البلاد:

"قرر المدعى عليه وكالة أن موكلته تقيم في ولاية ... في الهند فأمرت بالكتابة إلى محكمة ... لأخذ يمين المدعى عليها أصالة على نفي دعوى المدعي... وقد وردنا خطاب وكيل وزارة الخارجية للشؤون القنصلية رقم 33694/3/8 وتاريخ 1433/٠١/٢٩ هـ المرفق به أن المدعى عليها أصالة حلفت لدى سفارة المملكة العربية السعودية في نيو دلهي قائلة.."

قرار المحكمة العامة بالرياض رقم الصلة: ٣٤٣٢١٩ تاريخه: ١٤٣٤/١/5 هـ، رقم الدعوي: ٣٢١٢٩١٨١، رقم قرار التصديق من محكمة الاستئناف: ٣٤٥٦٥٤٢ تاريخه: ١٤٣٤/٣/٧ هـ، مجموعة الأحكام القضائية لعام ١٤٣٤ هـ وزارة العدل مركز البحوث - الرياض، 1436 هـ، ص ١١٠

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

الباب الثاني

الإقرار واستجواب الخصوم

الباب الثاني

الإقرار واستجواب الخصوم

الفصل الأول : الإقرار

المادة الرابعة عشرة

1

يكـون الإقـرار قضـائياً إذا اعـترف الخصـم أمـام المحكمة بواقعة مدعى بها عليه، وذلك أثناء السير في دعوى متعلقة بهذه الواقعة. (108 نظام المرافعات الشرعية) (40 نظام المحاكم التجارية)

2

يكون الإقرار غير قضائي إذا لم يقع أمام المحكمة، أو كان أثناء السير في دعوى أخرى (108 نظام المرافعات الشرعية).

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة الخامسة عشرة

يشترط في المقر

1

يشترط أن يكون المقر أهلاً للتصرف فيما أقر به. (109)

2

يصح إقرار الصغير المميز المأذون له في البيع والشراء بقدر ما أذن له فيه.

3

يصح الإقرار من الوصي أو الولي أو ناظر الوقف أو من في حكمهم فيما باشروه في حدود ولايتهم.

المادة السادسة عشرة

1

يكون الإقرار صراحة أو دلالة، باللفظ أو بالكتابة.

2

لا يقبل الإقرار إذا كذبه ظاهر الحال.

المبادئ القضائية ذات الصلة:

المبدأ القضائي رقم (2272)

"التمسك بالاعتراف إذا لم تؤيده قرائن الأحوال، يصبح محل نظر"

(م ق د): (4\188)، (26\7\1411)

المادة السابعة عشرة

الإقرار القضائي حجة قاطعة على المقر، وقاصرة عليه. (108)

المبادئ القضائية ذات الصلة:

المبدأ القضائي رقم (2262)

"الإقرار لا ينفذ، ولا يكون حجة في محاكمة ولا غيرها، الا على المقر وورثته"

(م ق د): (63)، (1398\2\28).

المبدأ القضائي رقم (2271)

"إقرار من يجر لنفسه نفعاً بإقراره لا يعتد به في مواجهة من ينكره"

(م ق د): (5\24)، (1408\2\7)

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

نظام المرافعات الشرعية. نظام المحاكم التجارية. كلا النظامين.

المادة الثامنة عشرة

- يلزم المقر بإقراره، ولا يقبل رجوعه عنه .

المبادئ القضائية ذات الصلة:

تقرير محكمة التمييز رقم 1202/ 9 الصادر به القرار رقم 131/ق1/ب في 2/ 3/ 1421هـ

"لا يقبل إنكار بعد إقرار ولا عذر عند إقرار"

- لا يتجزأ الإقرار على صاحبه، إلا إذا انصب على وقائع متعددة، وكان وجود واقعة منها لا يستلزم حتماً وجود الوقائع الأخرى (110)

المبدأ القضائي رقم (2290)

"الإقرار إذا كان لحق خاص لا يقبل فيه الرجوع، وإذا كان في حق الله قبل فيه الرجوع"

(م ق د): (6/ 308)، (4/ 5/ 1422هـ)

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

نظام المرافعات الشرعية. نظام المحاكم التجارية. كلا النظامين.

المادة التاسعة عشرة

يكون إثبات الإقرار غير القضائي وفق الأحكام المقررة في هذا النظام،

بما في ذلك عدم جواز إثباته بالشهادة إلا في الأحوال التي يجوز فيها الإثبات بالشهادة.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

الباب الثاني

الإقرار واستجواب الخصوم

الفصل الثاني : استجواب الخصوم

المادة العشرون

للمحكمة -من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم -أن تستجوب من يكون حاضراً من الخصوم (104)

لأي من الخصوم استجواب خصمه مباشرة .(54)

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة الحادية والعشرون

1

للمحكمة -من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم- أن تأمر بحضور الخصم لاستجوابه، ويجب على من تقرر استجوابه أن يحضر الجلسة المحددة لذلك. (105)

2

إذا تخلف الخصم عن الحضور للاستجواب بغير عذر مقبول، أو امتنع عن الإجابة بغير مسوغ معتبر، استخلصت المحكمة ما تراه من ذلك، وجاز لها أن تقبل الإثبات بشهادة الشهود والقرائن في الأحوال التي لا يجوز فيها ذلك. (107)

3

يسري حكم الفقرة (2) من هذه المادة على من تخلف عن الحضور في الدعوى أو امتنع عن الإجابة عنها. (107)

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

نظام المرافعات الشرعية. نظام المحاكم التجارية. كلا النظامين.

المادة الثانية والعشرون

إذا كان الخصم عديم الأهلية أو ناقصها

فيستجوب من ينوب عنه، ويجوز للمحكمة مناقشته هو إن كان مميزاً في الأمور المأذون له فيها، ويكون استجواب الشخص ذي الصفة الاعتبارية عن طريق من يمثله نظاماً. وفي جميع الأحوال يشترط أن يكون المراد استجوابه أهلاً للتصرف في الحق المتنازع فيه.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة الثالثة والعشرون

1

تكـــون الإجابـــة فـــي الجلســـة نفســـها إلا إذا رأت المحكمة إعطاء موعد للإجابة. (104)

2

تكـون الإجابـة فـي مواجهـة مـن طلـب الاسـتجواب، ولا يتوقف الاستجواب على حضوره. (104)

المادة الرابعة والعشرون

1

للخصم الاعتراض على سؤال وجه إليه، وعليه أن يبين وجه اعتراضه.

2

على المحكمة منع كل سؤال غـير متعلـق بالـدعوى أو غير منتج فيها أو غير جائز قبوله . (125)

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

1443

الباب الثالث

الكتـــابـــة

الباب الثالث

الكتـــابـــة

الفصل الأول المحرَّرات الرسمية

المادة الخامسة والعشرون

1) المحرَّر الرسمي هو الذي يثبت فيه موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة، ما تم على يديه أو ما تلقاه من ذوي الشأن، طبقاً للأوضاع النظامية، وفي حدود سلطته واختصاصه. (139)

2) إذا لم يستوف المحرَّر الشروط الواردة في الفقرة (1) من هذه المادة فتكون له حجية المحرَّر العادي؛ متى كان ذوو الشأن قد وقعوه. (139)

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة السادسة والعشرون

1

المحرّر الرسمي حجة على الكافة بما دون فيه من أمور قام بها محرره في حدود مهمته، أو حدثت من ذوي الشأن في حضوره؛ ما لم يثبت تزويره بالطرق المقررة نظاماً.

2

يكون مضمون ما ذكره أي من ذوي الشأن في المحرّر الرسمي حجة عليه؛ ما لم يثبت غير ذلك . (1/42)

الصكوك الصادرة من كاتب العدل مثلاً تعتبر حجة بذاتها ولا يجوز الطعن ما ورد فيها إلا بمخالفته للشريعة والنظام. وهكذا فقد ورد في حكم قضائي:

"وحيث أن الأوراق الصادرة من كتاب العدل تكون لها قوة الإثبات ويجب العمل بمضمونها أمام المحاكم بلا بينة إضافية ولا يجوز الطعن فيها إلا تأسيسا على مخالفتها لمقتضى الأصول الشرعية أو النظامية أو تزويرها ... إلى آخر القرار".

ويعتبر كذلك صك حصر الورثة الذي يعتبر حجة في إثبات استحقاق انتقال أموال التركة إلى الورثة، دون الحاجة إلى بينة إضافية.

قرار الحكمة العامة بعنيزة رقم الصك ٣٤١٦٨٠١٢ تاريخه: ١٤٣٤/٣/٢٧ هـ، رقم الدعوى: ٣٢٣٨٢٢٧٤، رقم قرار التصديق من محكمة الاستئناف 34209665 تاريخه ٨/٨/١٤٣٩ هـ، مجموعة الأحكام القضائية لعام ١٤٣٤ هـ المجلد الثالث/ وزارة العدل – مركز البحوث- الرياض، 1434هـ، ص54.

المادة السابعة والعشرون

1

إذا كان أصل المحرّر الرسمي موجوداً، فإن صورته الرسمية تعد حجة بالقدر الذي تكون فيه مطابقة للأصل .(147)

2

تكون الصورة رسمية إذا أخذت من الأصل؛ وفقاً للإجراءات المنظمة لذلك .(147)

3

تعد الصورة الرسمية مطابقة للأصل؛ ما لم ينازع في ذلك أي من ذوي الشأن، فيجب مطابقتها للأصل.

(1/43 نظام المحاكم التجارية) (م147 نظام المرافعات الشرعية).

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة الثامنة والعشرون

إذا لم يوجد أصل المحرّر الرسمي فتكون للصورة الرسمية حجية الأصل

متى كان مظهرها الخارجي لا يسمح بالشك في مطابقتها للأصل، وما عدا ذلك من الصور فلا يعتد بها إلا لمجرد الاستئناس.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

نظام المرافعات الشرعية. نظام المحاكم التجارية. كلا النظامين.

الباب الثالث

الكتـــابـــة

الفصل الثاني المحرَّرات العادية

المادة التاسعة والعشرون

1 يعد المحرَّر العادي صادراً ممن وقعه وحجة عليه: ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب إليه من خط أو إمضاء أو ختم أو بصمة، أو ينكر ذلك خلَفُه أو ينفي علمه بأن الخط أو الإمضاء أو الختم أو البصمة هي لمن تلقى عنه الحق .
(44)

2 من احتج عليه بمحرَّر عادي وناقش موضوعه أمام المحكمة فلا يقبل منه أن ينكر بعد ذلك صحته، أو أن يتمسك بعدم علمه بأنه صدر ممن تلقى عنه الحق .(43)

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:
نظام المرافعات الشرعية. نظام المحاكم التجارية. كلا النظامين.

المادة الثلاثون

تكون للمراسلات الموقع عليها أو الثابت نسبتها إلى مرسلها

حجية المحرّر العادي في الإثبات، ما لم يثبت المرسل أنه لم يرسل الرسالة ولم يكلف أحداً بإرسالها .(44)

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

نظام المرافعات الشرعية. نظام المحاكم التجارية. كلا النظامين.

المادة الحادية والثلاثون

(م10 نظام الدفاتر التجارية)

1

لا تكون دفاتر التجار حجة على غير التجار

ومع ذلك فإن البيانات المثبتة فيها تصلح أساساً يجيز للمحكمة أن توجه اليمين المتممة لمن قوي جانبه من الطرفين، وذلك فيما يجوز إثباته بشهادة الشهود

2

تكون دفاتر التجار الإلزامية المنتظمة حجة لصاحبها التاجر ضد خصمه التاجر

وتسقط هذه الحجية بإثبات عكس ما ورد فيها بكافة طرق الإثبات، بما في ذلك دفاتر الخصم المنتظمة.

3

تكون دفاتر التجار الإلزامية -منتظمة كانت أو غير منتظمة- حجة على صاحبها التاجر فيما استند إليه خصمه التاجر أو غير التاجر

وفي هذه الحالة تعد القيود التي في مصلحة صاحب الدفاتر حجة له أيضاً

4

إذا استند أحد الخصمين التاجرين إلى دفاتر خصمه وسلم مقدماً بما ورد فيها وامتنع الخصم دون مسوّغ عن إبراز دفاتره

أو التمكين من الاطلاع عليها جاز للمحكمة توجيه اليمين المتممة لمن استند إلى الدفاتر على صحة دعواه.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

نظام المرافعات الشرعية. نظام المحاكم التجارية. كلا النظامين.

المادة العاشرة من نظام الدفاتر التجارية:

للجهة القضائية المختصة عند نظر الدعوى أن تقرر من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم تقديم الدفاتر التجارية لفحص القيود المتعلقة بالموضوع المتنازع فيه، واستخلاص ما ترى استخلاصه منها. وللجهة القضائية المختصة عند امتناع التاجر عن تقديم دفاتره أن تعتبر امتناعه بمثابة قرينة على صحة الوقائع المراد إثباتها بالدفاتر.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة الثانية والثلاثون

لا تكون الدفاتر والأوراق الخاصة -ولو دونت رقمياً- حجة على من صدرت منه إلا في الحالتين الآتيتين:

1

إذا أورد فيها صراحة أنه استوفى دينه.

2

إذا أورد فيها صراحة أنه قصد بما دونه أن يقوم مقام السند لمن أثبت حقاً لمصلحته

وفي الحالتين إذا كان ما ورد من ذلك غير موقع ممن صدر عنه جاز له إثبات عكسه بكافة طرق الإثبات.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

نظام المرافعات الشرعية. نظام المحاكم التجارية. كلا النظامين.

المادة الثالثة والثلاثون

1

تأشير الدائن على سند الدين بخطه دون توقيع منه بما يفيد براءة ذمة المدين

يعد حجة على الدائن إلى أن يثبت العكس، ويكون التأشير على السند بمثل ذلك حجة على الدائن أيضاً ولو لم يكن بخطه ولا موقعاً منه؛ ما دام السند لم يخرج قط من حيازته.(45)

2

يسري حكم الفقرة (1) من هذه المادة إذا أثبت الدائن بخطه دون توقيع منه ما يفيد براءة ذمة المدين

في نسخة أصلية أخرى لسند أو مخالصة، وكانت النسخة أو المخالصة في يد المدين

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

نظام المرافعات الشرعية. نظام المحاكم التجارية. كلا النظامين.

الباب الثالث

الكتـــابـــة

الفصل الثالث طلب إلزام الخصم بتقديم المحرَّرات الموجودة تحت يده

المادة الرابعة والثلاثون

1) يجوز للخصم أن يطلب من المحكمة إلزام خصمه بتقديم أي محرَّر منتج في الدعوى يكون تحت يده في الحالات الآتية :

أ) إذا كان النظام يجيز مطالبته بتقديمه أو تسليمه

ب) إذا كان المحرَّر مشتركاً بينه وبين خصمه، ويعد المحرَّر مشتركاً على الأخص إذا كان لمصلحة الخصمين، أو كان مثبتاً لالتزاماتهما وحقوقهما المتبادلة .

ج) إذا استند إليه خصمه في أي مرحلة من مراحل الدعوى.

2) لا يقبل الطلب المشار إليه في الفقرة (1) من هذه المادة؛ ما لم يستوف العناصر الآتية:

أ) أوصاف المحرَّر، ومضمونه بقدر ما يمكن من التفصيل.

ب) الدلائل والظروف التي تؤيد أن المحرَّر تحت يد الخصم.

ج) الواقعة التي يستدل بالمحرَّر عليها، ووجه إلزام الخصم بتقديمه.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

(149\2)

المادة الخامسة والثلاثون

1

إذا أقر الخصم أن المحرَّر في حوزته أو سكت
أو أثبت الطالب صحة طلبه، أمرت المحكمة بتقديم المحرَّر.

2

إذا امتنع الخصم عن تقديم المحرَّر المطلوب بعد إمهاله مرة واحدة
عدت صورة المحرَّر التي قدمها الطالب صحيحة مطابقة لأصلها، فإن لم يكن قد قدم صورة من المحرَّر؛ فللمحكمة الأخذ بقول الطالب فيما يتعلق بشكل المحرَّر ومضمونه.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:
نظام المرافعات الشرعية. نظام المحاكم التجارية. كلا النظامين.

المادة الخامسة والثلاثون

3

إذا أنكر الخصم وجود المحرَّر ولم يقدم الطالب للمحكمة إثباتاً كافياً لصحة طلبه

فله أن يطلب من المحكمة توجيه اليمين لخصمه فيما يتعلق بهذا المحرَّر، وفقاً للأحكام المقررة في الباب (الثامن) من هذا النظام، وإذا نكل الخصم عن اليمين ولم يردها على الطالب أو رد اليمين على الطالب فحلف، عدت صورة المحرَّر التي قدمها الطالب صحيحة مطابقة لأصلها، فإن لم يكن قد قدم صورة من المحرَّر؛ فللمحكمة الأخذ بقول الطالب فيما يتعلق بشكل المحرَّر ومضمونه.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة السادسة والثلاثون

1) للخصم في الدعاوى التجارية أن يطلب من خصمه تقديم محرّر ذي صلة بالدعوى أو الاطلاع عليه، وتأمر المحكمة بذلك وفق الضوابط الآتية: (46)

أ) أن يكون المحرّر محدداً بذاته أو نوعه.

ب) أن يكون للمحرّر علاقة بالتعامل التجاري محل الدعوى، أو يؤدي إلى إظهار الحقيقة فيه.

ج) ألّا يكون له طابع السرية بنص خاص أو اتفاق بين الخصوم، أو ألا يكون من شأن الاطلاع عليه انتهاك أي حق في السر التجاري أو أي حقوق متصلة به.

2) إذا امتنع الخصم عن تقديم ما أمرت المحكمة بتقديمه إلى خصمه وفق أحكام الفقرة (1) من هذه المادة؛ فللمحكمة أن تعد امتناعه قرينة . (46)

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

نظام المرافعات الشرعية. نظام المحاكم التجارية. كلا النظامين.

المادة السابعة والثلاثون

مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المواد السابقة

يجوز للمحكمة من تلقاء نفسها، أو بناء على طلب أحد الخصوم، وفي أي مرحلة تكون عليها الدعوى، أن تقرر الآتي:

1. إدخال الغير لإلزامه بتقديم محرَّر تحت يده.

2. طلب محرَّر من جهة عامة أو صورة مصدقة منه بما يفيد مطابقته لأصله إذا تعذر ذلك على الخصم، وللمحكمة أن تطلب من الجهة العامة أن تقدم -كتابة أو شفاهاً- ما لديها من معلومات ذات صلة بالدعوى، دون إخلال بالأنظمة

(3/46 من نظام المحاكم التجارية) (149 من نظام المرافعات الشرعية)

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

الباب الثالث

الكتـــابـــة

الفصل الرابع إثبات صحة المحررات

56

الفرع الأول: أحكام عامة

المادة الثامنة والثلاثون

1

للمحكمة أن تقدر ما يترتب على العيوب المادية في المحرّر من إسقاط حجيته في الإثبات أو إنقاصها، ولها أن تأخذ بكل ما تضمنه المحرَّر أو ببعضه.

2

إذا كانت صحة المحرّر محل شك في نظر المحكمة، فلها أن تسأل من صدر عنه، أو تدعو الشخص الذي حرَّره ليبدي ما يوضح حقيقة الأمر فيه.

(140)

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة التاسعة والثلاثون

1

يرد الادعاء بالتزوير على المحرَّر الرسمي والعادي، أما إنكار الخط أو الختم أو الإمضاء أو البصمة فلا يرد إلا على المحرَّر العادي. (141)

2

على الخصم الذي يدعي التزوير عبء إثبات ادعائه، أما من ينكر صدور المحرَّر العادي منه أو ينكر ذلك خلفه أو نائبه أو ينفي علمه به، فيقع على خصمه عبء إثبات صدوره منه أو من سلفه.

3

إذا أقر الخصم بصحة الختم الموقع به على المحرَّر العادي ونفى أنه ختم به، تعين عليه اتخاذ طريق الادعاء بالتزوير.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

نظام المرافعات الشرعية. نظام المحاكم التجارية. كلا النظامين.

الباب الثالث

الكتـــابـــة

الفصل الرابع إثبات صحة المحررات

59

الفرع الأول: إنكار الخط أو الإمضاء أو الختم أو البصمة، وتحقيق الخطوط

المادة الأربعون

إذا أنكر من احتج عليه بالمحرَّر العادي خطه

أو إمضاءه أو ختمه أو بصمته، أو أنكر ذلك خلفه أو نائبه أو نفى علمه به، وظل الخصم الآخر متمسكاً بالمحرَّر، وكان المحرَّر منتِجًا في النزاع، ولم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها في إقناع المحكمة بصحة الخط أو الإمضاء أو الختم أو البصمة؛ فتأمر المحكمة بالتحقيق بالمضاهاة، أو بسماع الشهود أو بكليهما، وفقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في هذا النظام. ولا تسمع الشهادة إلا فيما يتعلق بإثبات حصول الكتابة أو الإمضاء أو الختم أو البصمة على المحرَّر

(142)

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة الحادية والأربعون

1

تحدد المحكمة جلسة لحضور الخصوم لتقديم ما لديهم من محرّرات للمضاهاة، والاتفاق على ما يصلح منها لذلك، (145)

فإن تخلف الخصم المكلف بالإثبات بغير عذر مقبول جاز الحكم بإسقاط حقه في الإثبات، وإذا تخلف خصمه جاز للمحكمة اعتبار المحرّرات المقدمة للمضاهاة صالحة لها (145)

2

يجب على الخصم الذي ينازع في صحة المحرّر أن يحضر بنفسه للاستكتاب في الموعد المحدد لذلك.

فإن امتنع عن الحضور بغير عذر مقبول، أو حضر وامتنع عن الاستكتاب؛ جاز للمحكمة الحكم بصحة المحرّر.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة الثانية والأربعون

1) في حالة عدم اتفاق الخصوم على المحرَّرات الصالحة للمضاهاة، فلا يقبل إلا ما يأتي:

أ) الخط أو الإمضاء أو الختم أو البصمة الموضوعة على محرَّرات رسمية.

ب) الجزء الذي يعترف الخصم بصحته من المحرَّر محل التحقيق.

ج) خط الخصم أو إمضاؤه الذي يكتبه أمام المحكمة أو البصمة التي يبصمها أمامها.

د) الخط أو الإمضاء أو الختم أو البصمة الموضوعة على محرَّرات عادية ثبتت نسبتها إلى الخصم.

2) تكون مضاهاة ما تم إنكاره من الخط أو الإمضاء أو الختم أو البصمة على ما هو ثابت لمن يشهد عليه المحرَّر محل التحقيق من خط أو إمضاء أو ختم أو بصمة. (143)

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة الثالثة والأربعون

1

إذا حكم بصحة المحرّر كله فيحكم على من أنكره بغرامة لا تزيد على (عشرة آلاف) ريال، وذلك دون إخلال بحق ذوي الشأن في المطالبة بالتعويض.

2

لا تتعدد الغرامة بتعدد الخلف أو النائب، ولا يحكم بالغرامة على أي منهما إذا اقتصر إنكاره على نفي العلم.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

نظام المرافعات الشرعية. نظام المحاكم التجارية. كلا النظامين.

الباب الثالث

الكتـــابـــة

الفصل الرابع إثبات صحة المحررات

الفرع الأول: ادعاء التزوير

المادة الرابعة والأربعون

1

يكون الادعاء بالتزوير في أي حالة تكون عليها الدعوى، ويحدد المدعي بالتزوير كل مواضع التزوير المدعى به، وشواهده، وإجراءات التحقيق التي يطلب إثباته بها، ويكون ذلك بمذكرة يقدمها للمحكمة أو بإثباته في محضر الجلسة . (150)

2

إذا كان الادعاء بالتزوير منتجاً في النزاع ولم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها لإقناع المحكمة بصحة المحرَّر أو بتزويره، ورأت أن إجراء التحقيق الذي طلبه المدعي بالتزوير منتج وجائز؛ أمرت به . (152)

3

يكون الأمر بالتحقيق في الادعاء بالتزوير بالمضاهاة أو بسماع الشهود أو بكليهما، وفقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في هذا الباب .(150)

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة الخامسة والأربعون

1

على مدعي التزوير أن يسلم المحكمة المحرَّر المدعى تزويره إن كان تحت يده أو صورته المبلغة إليه

وإذا امتنع عن تسليم المحرَّر أو صورته -بحسب الأحوال- سقط حقه في الادعاء بتزويره، ولا يقبل منه هذا الادعاء بعد ذلك.

2

إذا كان المحرَّر تحت يد الخصم فللمحكمة أن تكلفه بتسليمه إلى المحكمة، أو تأمر بضبطه وإيداعه

وإذا امتنع الخصم عن تسليم المحرَّر وتعذر على المحكمة ضبطه عُد غير موجود، ولا يمنع ذلك من ضبطه -إن أمكن- فيما بعد.

(151)

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة السادسة والأربعون

1

يجوز لمن يدعي تزوير المحرّر أن يتنازل عن ادعائه قبل انتهاء إجراءات التحقيق،

ولا يقبل منه ادعاء تزوير المحرّر بعد تنازله.

2

يجوز للمدعى عليه بالتزوير إنهاء إجراءات التحقيق في التزوير -في أي حالة كانت عليه-

بنزوله عن التمسك بالمحرّر المدعى تزويره، وللمحكمة في هذه الحالة أن تأمر بضبط المحرّر أو حفظه إذا طلب المدعي بالتزوير ذلك لمصلحة مشروعة.

(150)

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

نظام المرافعات الشرعية. نظام المحاكم التجارية. كلا النظامين.

المادة السابعة والأربعون

الأمر بالتحقيق في ادعاء التزوير يوقف صلاحية المحرّر
المدعى تزويره للتنفيذ
وذلك دون إخلال بالإجراءات التحفظية

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:
نظام المرافعات الشرعية. نظام المحاكم التجارية. كلا النظامين.

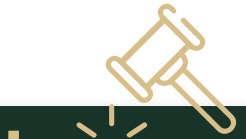

المادة الثامنة والأربعون

يجوز للمحكمة -ولو لم يدّع أمامها بالتزوير- أن تحكم برد أي محرّر وبطلانه

إذا ظهر لها بجلاء من حالته أو من ظروف الدعوى أنه مزور، ويجب عليها في هذه الحالة أن تبين في حكمها الظروف والقرائن التي تبينت منها ذلك.(154)

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة التاسعة والأربعون

1

إذا حكم برفض الادعاء بتزوير المحرّر أو سقوط حق مدعي التزوير في الإثبات

حكم عليه بغرامة لا تزيد على (عشرة آلاف) ريال، وذلك دون إخلال بحق ذوي الشأن في المطالبة بالتعويض.

2

لا يحكم بالغرامة على مدعي التزوير إذا تنازل عن ادعائه قبل انتهاء إجراءات التحقيق فيه

ما لم يثبت للمحكمة أنه قصد الكيد لخصمه أو تأخير الفصل في الدعوى

3

لا يحكم بالغرامة على مدعي التزوير

إذا ثبت بعض ما ادعاه.

4

إذا ثبت تزوير المحرّر أحالته المحكمة إلى النيابة العامة

لاتخاذ الإجراءات اللازمة .(153)

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

نظام المرافعات الشرعية. نظام المحاكم التجارية. كلا النظامين.

الباب الثالث

الكتـــابـــة

الفصل الرابع إثبات صحة المحررات

الفرع الأول: دعوى التزوير الأصلية

المادة الخمسون

يجوز لمن يخشى الاحتجاج عليه بمحرَّر مزور أن يخاصم من بيده هذا المحرَّر ومن يفيد منه، وفقاً للإجراءات المنظمة لرفع الدعوى. وتراعي المحكمة في تحقيق هذه الدعوى القواعد والإجراءات المنصوص عليها في هذا الباب .

(155)

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

الباب الثالث

الكتـــابـــة

الفصل الخامس أحكام ختامية

73

المادة الحادية والخمسون

1

يجوز في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة أن يحل محلها الإقرار القضائي، أو اليمين الحاسمة، أو مبدأ الثبوت بالكتابة المعزز بطريق إثبات آخر؛ وذلك فيما لم يرد فيه نص في هذا النظام.

2

مبدأ الثبوت بالكتابة هو: كل كتابة تصدر من الخصم ويكون من شأنها أن تجعل وجود التصرف المدعى به قريب الاحتمال.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة الثانية والخمسون

مع عدم الإخلال بالتزامات المملكة بموجب الاتفاقيات الدولية التي تكون طرفاً فيها

يجوز للمحكمة أن تقبل في الإثبات المحرّر الورقي أو الرقمي الصادر خارج المملكة

والمصدق عليه من الجهات المختصة في الدولة التي صدر فيها والجهات المختصة في المملكة، وذلك ما لم يخالف النظام العام

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

الباب الرابع

الدليل الرقمي

المادة الثالثة والخمسون

يعد دليلاً رقمياً كل دليل مستمد من أي
بيانات تنشأ أو تصدر أو تسلم أو تحفظ
أو تبلغ بوسيلة رقمية
وتكون قابلة للاسترجاع أو الحصول عليها
بصورة يمكن فهمها

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:
☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة الرابعة الخمسون

يشمل الدليل الرقمي الآتي:

1. السجل الرقمي
2. المحرّر الرقمي
3. التوقيع الرقمي
4. المراسلات الرقمية بما فيها البريد الرقمي
5. وسائل الاتصال
6. الوسائط الرقمية
7. أي دليل رقمي آخر

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة الخامسة والخمسون

يكون للإثبات بالدليل الرقمي حكم الإثبات بالكتابة الوارد في هذا النظام.

المادة السادسة والخمسون

يكون للدليل الرقمي الرسمي الحجية المقررة للمحرّر الرسمي

إذا استوفى الشروط المنصوص عليها في الفقرة (1) من المادة (الخامسة والعشرين) بما في ذلك ما يصدر آلياً من الأنظمة الرقمية للجهات العامة أو الجهات المكلفة بخدمة عامة

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

نظام المرافعات الشرعية. نظام المحاكم التجارية. كلا النظامين.

المادة السابعة والخمسون

يكون الدليل الرقمي غير الرسمي حجةً على أطراف التعامل -ما لم يثبت خلاف ذلك- في الحالات الآتية:

1

إذا كان صادراً وفقاً لنظام التعاملات الإلكترونية أو نظام التجارة الإلكترونية.

2

إذا كان مستفاداً من وسيلة رقمية منصوص عليها في العقد محل النزاع.

3

إذا كان مستفاداً من وسيلة رقمية موثقة أو مشاعة للعموم.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

نظام المرافعات الشرعية. نظام المحاكم التجارية. كلا النظامين.

المادة الثامنة والخمسون

على الخصم الذي يدعي عدم صحة الدليل الرقمي المنصوص عليه في المادتين (السادسة والخمسين) و(السابعة والخمسين) عبء إثبات ادعائه.

المادة التاسعة والخمسون

فيما عدا ما نصت عليه المادتان (السادسة والخمسون) و(السابعة والخمسون) من هذا النظام يكون للدليل الرقمي الحجية المقررة للمحرَّر العادي؛ وفقاً لأحكام هذا النظام.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

نظام المرافعات الشرعية. نظام المحاكم التجارية. كلا النظامين.

المادة الستون

يقدم الدليل الرقمي بهيئته الأصلية، أو بأي وسيلة رقمية أخرى

وللمحكمة أن تطلب تقديم محتواه مكتوباً؛ متى كانت طبيعته تسمح بذلك.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة الحادية والستون

إذا امتنع أي من الخصوم عن تقديم ما طلبته المحكمة للتحقق من صحة الدليل الرقمي بغير عذر مقبول

سقط حقه في التمسك به أو عدّ حجة عليه بحسب الأحوال.

المادة الثانية والستون

إذا تعذر التحقق من صحة الدليل الرقمي بسبب لا يعود للخصوم

فتقدر المحكمة حجيته بما يظهر لها من ظروف الدعوى.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

نظام المرافعات الشرعية. نظام المحاكم التجارية. كلا النظامين.

المادة الثالثة والستون

1

يكون للمستخرجات من الدليل الرقمي الحجية المقررة للدليل نفسه، وذلك بالقدر الذي تكون فيه المستخرجات مطابقة لسجلها الرقمي.

2

يسري حكم الفقرة (1) من هذه المادة على المستخرجات من وسائل الدفع الرقمية

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

نظام المرافعات الشرعية. نظام المحاكم التجارية. كلا النظامين.

المادة الرابعة والستون

فيما لم يرد فيه نص في هذا الباب

تسري على الدليل الرقمي الأحكام المنصوص عليها في الباب (الثالث) من هذا النظام بما لا يتعارض مع طبيعته الرقمية.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

نظام المرافعات الشرعية. نظام المحاكم التجارية. كلا النظامين.

تطبيق قضائي

جاء في الوقائع للقضية رقم ٥١٦٣ لعام ١٤٣٩ هـ ما نصه:

(سألت الدائرة المدعي عن البينة على تأخر المدعى عليها وعلى بقاء العمال من دون عمل كما سألته عن البينة على الإصلاحات وأعمال السنفرة وأنه قام بها باتفاق مع المدعى عليه أجاب بأن لديه البينة وأنها رسالة الواتساب المرفقة بملف القضية وهي بخط الموقع على العقد مدير المصنع) وعقبت الدائرة على هذه الواقعة في تسبيب حكمها بما نصه:

(يضاف على ذلك أن المراسلات التي قدمها المدعي والتي تمت بينه وبين تابع المدعى عليها تثبت قيام المدعي بإنجاز الأعمال كما تثبت قيام المدعي بالأعمال الإضافية وتثبت توقف عمال المدعي لمدة (٢٢) بلا عمل)

تطبيق قضائي

جاء في تسبيب القضية رقم ٤٩٠١ لعام ١٤٤٠ هـ ما نصه:

(وبما أنه فيما يخص الرسائل، وبما أن حاصل دفع المدعى عليه أنها مظنة للحذف والإضافة، وأنه لم يفوض الموظف، وبما أن المدعى عليه لم يثبت الحذف والإضافة، كما أنه الرسائل ليست محل طعن أصلاً، إضافة إلى أن الظاهر للدائرة تفويض الموظف (...)، وذلك لما يلي: ١. أن الموظف كان يطلب بعض المواد الواردة في الفواتير المسددة. ٢. كان الموظف يطلب من المدعي إرسال كشوف الحساب والفواتير بصورة متكررة. ٣. استعد الموظف بعد ورود الكشوف بسداد المبلغ وأرسل صور الحوالات. ٤. الحوالات البنكية وسداد المبالغ للمدعي كان بعضها عن طريق الموظف (...). وبما أن ما دفع به المدعى عليه من أن المدعي لم يقدم طلب شراء معتمد للفواتير غير المدفوعة، لا وجاهة له لأن التعامل بالكامل ليس فيه أوامر شراء من المدعى عليه رغم أنه سدد مبلغاً قدره (١,٥٦١,٠٠٠) ريال، لكل ما سبق فإن الدائرة تنتهي إلى صحة الرسائل التي بين الطرفين) ا.هـ.

إلا أن الاستئناف له رأي آخر (أما موضوعاً فالذي يظهر أن رسائل الواتساب محل الدعوى لا تكفي لإثبات ما أثبتته الدائرة بها، بل ولا يستعيض بها التاجر في تعاملاته عن إمساك مستنداته الأخرى، وبما أن الدائرة لا ترى البينة التي يستند إليها المدعي كافية لإثبات دعواه)

تطبيق قضائي

جاء في تسبيب القضية رقم ٦٢٨٧ لعام ١٤٤٠ هـ ما نصه:

(وبما أن المدعى عليه ينكر هذه الشراكة ولا يقر بها ويدفع بأن دوره ينحصر في شراء الملات للمدعي وتسليمها له وبما أنه قدم رسائل الوتس اب التي تبين ذلك وأنه ليس عليه مستحق من قبل المدعي وبما أن المدعي أقر بصحة هذه الرسائل وبما أن الاقرار لازم في حق الادميين ولا يصح الرجوع عنه وبما أن المدعي قد تراجع عن إقراره بصحة الرسائل وفسرها الاقرار بأنه إقرار بصحة الاسم لا المحتوى وبما أن هذا الرجوع لا يقبل)

تطبيق قضائي

جاء في تسبيب القضية رقم ٨٩٥١ لعام ١٤٤١ هـ ما نصه:

(وحيث ترجحت لدى الدائرة أدلة المدعية التي هي محادثات عبر برنامج الواتساب وحوالة من المدعى عليها ببعض المبلغ تثبت التعامل بين الطرفين وأربع فواتير سندات وعرض سعر من مؤسسة المدعي إلا أنها لم تثبت بدليل يقطع الخصومة فقد لجأت الدائرة إلى أخذ يمين المدعي أصالة استظهاراً للحق على صحة دعواه)

الباب الخامس

الشهادة

الباب الخامس

الشهادة

الفصل الأول محل الشهادة

يجوز الإثبات بشهادة الشهود؛ ما لم يرد نص يقضي بغير ذلك.

المادة السادسة والستون

1

يجب أن يثبت بالكتابة كل تصرف تزيد قيمته على (مائة ألف ريال أو ما يعادلها) أو كان غير محدد القيمة.

2

لا تقبل شهادة الشهود في إثبات وجود أو انقضاء التصرفات الواردة في الفقرة (1) من هذه المادة، ما لم يوجد اتفاق أو نص يقضي بغير ذلك.

3

يقدر الالتزام باعتبار قيمته وقت صدور التصرف بغير ضم الملحقات إلى الأصل.

4

إذا اشتملت الدعوى على طلبات متعددة ناشئة عن مصادر متعددة جاز الإثبات بشهادة الشهود في كل طلب لا تزيد قيمته على (مائة ألف ريال أو ما يعادلها)؛ ولو كانت هذه الطلبات في مجموعها تزيد على تلك القيمة، أو كان منشؤها علاقات بين الخصوم أنفسهم أو تصرفات ذات طبيعة واحدة.

5

تكون العبرة في إثبات الوفاء الجزئي بقيمة الالتزام الأصلي.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة السابعة والستون

لا يجوز الإثبات بشهادة الشهود ولو لم تزد قيمة التصرف على (مائة ألف ريال أو ما يعادلها) في الحالات الآتية:

1

فيما اشترط النظام لصحته أو إثباته أن يكون مكتوباً.

2

إذا كان المطلوب هو الباقي أو جزء من حق لا يجوز إثباته إلا بالكتابة.

3

فيما يخالف أو يجاوز ما اشتمل عليه دليل كتابي.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

نظام المرافعات الشرعية. نظام المحاكم التجارية. كلا النظامين.

المادة الثامنة والستون

يجوز الإثبات بشهادة الشهود فيما كان يجب إثباته بالكتابة في الأحوال الآتية:

1. إذا وجد مبدأ الثبوت بالكتابة

2. إذا وجد مانع مادي أو أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي، ويعد من الموانع المادية عدم وجود من يستطيع الكتابة، أو أن يكون طالب الإثبات شخصاً ثالثاً لم يكن طرفاً في العقد، ويعد من الموانع الأدبية رابطة الزوجية، وصلة القرابة والمصاهرة حتى الدرجة الرابعة.

3. إذا ثبت أن المدعي فقد دليله الكتابي بسبب لا يد له فيه.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة التاسعة والستون

تكون الشهادة عن مشاهدة أو معاينة أو سماع، ولا تقبل الشهادة بالاستفاضة إلا فيما يتعذر علمه غالباً دونها، ومن ذلك ما يأتي:

- الوفاة
- النكاح
- النسب
- الملك المطلق
- الوقف والوصية ومصرفهما

الاحكام الشرعية ذات الصلة:

كشاف القناع في (ج 6 / ص 407)، والمغني (ج ١٠ / ص ١٣٩)، بما نصه: «ولأن الشهادة لا تجوز إلا بما علمه؛ بدليل قوله تعالى: {إلا من شهد بالحق وهم يعلمون) ....، ولأن مدرك الشهادة والرؤية والسماع، وهما بالبصر والسمع وروي عن ابن عباس انه قال: «سئل رسول الله - صلى الله عليه وسلم- عن الشهادة ، قال: هل ترى الشمس؟ قال: نعم، قال: على مثلها فاشهد أو دع ». رواه الخلال، في «الجامع

المغني لابن قدامة «رحمه الله- في (ج ١٠ / ص ١٤١) ، بما نصه:« واختلف أهل العلم فيما تجوز الشهادة عليه بالاستفاضة، غير النسب والولادة، فقال أصحابنا: هو تسعة أشياء ؛ النكاح ، والملك المطلق ، والوقف ، ومصرفه، والموث، والعتق، والولاء ، والولاية ، والعزل. وبه قال أبو سعيد الإصطخري ... ولنا ، أن هذه الأشياء تتعذر الشهادة عليها في هذا الغالب بمشاهدتها ، أو مشاهدة أسبابها ، فجازت الشهادة عليها بالاستفاضة كالنسب ».

الباب الخامس

الشهادة

الفصل الثاني شروط الشهادة وموانعها

المادة السبعون

1

لا يكون أهلاً للشهادة من لم يبلغ سن (الخامسة عشرة)، ومن لم يكن سليم الإدراك

2

يجوز أن تسمع أقوال من لم يبلغ سن (الخامسة عشرة) على سبيل الاستئناس.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة الحادية السبعون

1

يجب على الشاهد ابتداءً قبل أداء الشهادة الإفصاح عن أي علاقة له بأطراف الدعوى، أو أي مصلحة له فيها.

(م123 نظام المرافعات الشرعية) (2/49 نظام المحاكم التجارية)

2

لا تقبل شهادة من يدفع بالشهادة عن نفسه ضرراً أو يجلب لها نفعاً، ولا تقبل شهادة الأصل للفرع، وشهادة الفرع للأصل، وشهادة أحد الزوجين للآخر ولو بعد افتراقهما، وشهادة الولي أو الوصي للمشمول بالولاية أو الوصاية.

3

لا يجوز للموظفين والمكلفين بخدمة عامة -ولو بعد تركهم العمل- أن يشهدوا بما يكون قد وصل إلى علمهم بحكم قيامهم بعملهم من معلومات سرية، ما لم ترتفع عنها صفة السرية، أو تأذن الجهة المختصة في الشهادة بها؛ بناء على طلب المحكمة، أو أحد الخصوم.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

الباب الخامس

الشهادة

الفصل الثالث إجراءات إثبات الشهادة

المادة الثانية والسبعون

1

على الخصم الذي يطلب الإثبات بشهادة الشهود أن يبين الوقائع التي يريد إثباتها، وعدد الشهود وأسماءهم .(121)

2

إذا أذنت المحكمة لأحد الخصوم بإثبات واقعة بشهادة الشهود كان للخصم الآخر الحق في نفيها بهذا الطريق. وفي جميع الأحوال لا تقبل الشهادة على النفي إلا إذا كان محصوراً.

3

للمحكمة -من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم- أن تستدعي للشهادة من ترى لزوماً لسماع شهادته؛ إظهاراً للحقيقة.

المبادئ القضائية ذات الصلة:

المبدأ القضائي رقم (٢١٩٦) ، بما نصه:

«المصادقة على حكم تضمن تسبيبًا بأن شهادة الإثبات مقدمة على شهادة النفي»

(م ق د): (6\723)، (1428\5\5)

المادة الثالثة والسبعون

إذا طلب أحد الخصوم إمهاله لإحضار شهوده فيمهل مرة واحدة،

فإذا لم يحضرهم في الموعد المحدد بغير عذر تقبله المحكمة أو أحضر منهم من لم توصل شهادته؛ فعلى المحكمة أن تفصل في الخصومة.(126)

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة الرابعة والسبعون

1

تؤدى الشهادة شفاهاً. ويجوز أداؤها كتابة بإذن المحكمة .(124)

2

يجوز للمحكمة تحليف الشاهد عند الاقتضاء، وإذا امتنع عن الحلف فتقدر المحكمة أثر ذلك.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

نظام المرافعات الشرعية. نظام المحاكم التجارية. كلا النظامين.

المادة الخامسة والسبعون

1

تؤدى الشهادة بحضور الخصوم، وتسمع شهادة كل شاهد على انفراد إلا لمقتضى معتبر .(123)

2

تخلف الخصم المشهود عليه لا يمنع من سماع الشهادة وله الاطلاع على محضر سماع الشهود.

المادة السادسة والسبعون

تأخذ المحكمة حال اختلاف شهادة الشهود بالقدر الذي تقتنع بصحته من الشهادة على ألا يؤدي هذا الاختلاف إلى التناقض في شهادتهم .(2/48)

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة السابعة والسبعون

1

لأي من الخصوم توجيه الأسئلة مباشرة إلى الشاهد، وإذا انتهى الخصم من سؤال الشاهد فلا يجوز له إبداء أسئلة جديدة إلا بإذن المحكمة.

2

للمحكمة أن توجه للشاهد ما تراه من الأسئلة مفيداً في كشف الحقيقة .

(م50 نظام المحاكم التجارية)

3

ليس للخصم أن يقطع كلام الشاهد أثناء أداء الشهادة أو الإجابة.

4

للخصم الاعتراض على سؤال وجه للشاهد، وعليه أن يبين وجه اعتراضه، ويثبت الاعتراض وما تقرره المحكمة بشأنه في محضر الجلسة.

5

للشاهد أن يمتنع عن الإجابة على سؤال وجه إليه، وعليه أن يبين وجه امتناعه، ويثبت ذلك وما تقرره المحكمة بشأنه في محضر الجلسة.

(م125 نظام المرافعات الشرعية)

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة الثامنة والسبعون

تدون الشهادة في محضر، تثبت فيه بيانات الشاهد،
وجهة اتصاله بالخصوم، ونص شهادته، وإجابته عما وجه إليه من أسئلة (127)

المادة التاسعة والسبعون

1

للخصم المشهود عليه أن يبين للمحكمة ما يخل بشهادة الشاهد من طعن فيه أو في شهادته. وتقدر المحكمة أثر ذلك في الشهادة (124)

2

للمحكمة تقدير عدالة الشاهد من حيث سلوكه وتصرفه وغير ذلك من ظروف الدعوى، دون حاجة إلى التزكية، ولها عند الاقتضاء الاستعانة في تقدير العدالة بما تراه من وسائل .(1/48)

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة الثمانون

إذا ثبت للمحكمة أثناء نظر الدعوى أو عند الحكم في موضوعها أن الشاهد شهد زورًا، فتحرر محضراً بذلك، وتحيله إلى النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات اللازمة

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

الباب الخامس

الشهادة

الفصل الرابع الدعوى المستعجلة لسماع الدعوى

المادة الحادية والثمانون

1. يجوز لمن يخشى فوات فرصة الاستشهاد بشاهد على موضوع لم يعرض بعد أمام القضاء ويحتمل عرضه عليه أن يطلب في مواجهة ذوي الشأن سماع هذا الشاهد، ويقدم الطلب بدعوى مستعجلة للمحكمة المختصة، وفقاً للإجراءات المنظمة لذلك، وعند تحقق الضرورة، تسمع المحكمة شهادة الشاهد؛ متى كانت الواقعة مما يجوز إثباتها بشهادة الشهود.

2. يجوز للمحكمة سماع شهود نفي بناء على طلب الخصم الآخر بالقدر الذي تقتضيه ظروف الاستعجال في الدعوى.

3. فيما عدا ذلك تتبع في هذه الشهادة القواعد والإجراءات المنظمة لذلك، ولا يجوز في هذه الدعوى تسليم صورة من محضر سماع الشهادة ولا تقديمه إلى القضاء إلا إذا رأت محكمة الموضوع عند نظره جواز إثبات الواقعة بشهادة الشهود، ويكون للخصم الاعتراض أمامها على قبول هذا الدليل، كما يكون له طلب سماع شهود نفي لمصلحته.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

الباب الخامس

الشهادة

الفصل الخامس أحكام ختامية

المادة الثانية والثمانون

لا تجوز مضارة الشاهد. وعلى المحكمة أن تمنع كل محاولة ترمي إلى تخويفه أو التأثير عليه عند أداء الشهادة.

المادة الثالثة والثمانون

تقدر المحكمة -بناءً على طلب الشاهد- مصروفات انتقاله ومقابل تعطيله، ويتحملها الخصم الذي خسر الدعوى، إلا إذا كانت الخسارة نسبية فيتحمل كل من الخصوم بقدر خسارته. وتبين المحكمة ذلك في الحكم الصادر في موضوع الدعوى.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

الباب السادس

القرائن وحجية الأمر المقضي

الفصل الأول القرائن

المادة الرابعة والثمانون

القرائن المنصوص عليها شرعاً أو نظاماً تغني من قررت لمصلحته عن أي طريق آخر من طرق الإثبات،

على أنه يجوز نقض دلالتها بأي طريق آخر؛ ما لم يوجد نص يقضي بغير ذلك (157).

المادة الخامسة والثمانون

1

للمحكمة أن تستنبط قرائن أخرى للإثبات، وذلك في الأحوال التي يجوز فيها الإثبات بالشهادة؛ على أن تبين وجه دلالتها .(156)

2

للمحكمة الاستعانة بالوسائل العلمية في استنباط القرائن.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

الباب السادس

القرائن وحجية الأمر المقضي

الفصل الثاني حجية الأمر المقضي

المادة السادسة والثمانون

الأحكام التي حازت حجية الأمر المقضي حجةً فيما فصلت فيه من الحقوق، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجيـة.
ولا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم

دون أن تتغير صفاتهم، وتعلق بالحق ذاته محلاً وسبباً. وتقضي المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها .(77)

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة السابعة والثمانون

لا تتقيد المحكمة بالحكم الجزائي المرتبط بالدعوى المعروضة عليها إلا في الوقائع التي فصل فيها ذلك الحكم، وكان فصله فيها ضرورياً، ومع ذلك لا تتقيد بالحكم الصادر بعدم الإدانة إلا إذا قام على نفي نسبة الواقعة إلى المتهم.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

نظام المرافعات الشرعية. نظام المحاكم التجارية. كلا النظامين.

الباب السابع

الصرف

1443

المادة الثامنة والثمانون

يجوز الإثبات بالعرف، أو العادة بين الخصوم، وذلك فيما لم يرد فيه نص خاص أو اتفاق بين الأطراف أو فيما لا يخالف النظام العام. (57)

المادة التاسعة والثمانون

1

على من يتمسك بالعرف أو العادة بين الخصوم أن يثبت وجودهما وقت الواقعة. (57)

2

لأي من الخصوم الطعن في ثبوت العرف أو العادة بين الخصوم، كما أن لهم معارضتهما بما هو أقوى منهما.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

تطبيق قضائي

قرار الاستئناف 516 تاريخه 13 / 1 / 1442هـ / تقديم العرف على الشهادة:

(ولما كان المستأنف يطلب قبول اعتراضه شكلاً، ونقض الحكم وإعادة النظر في الدعوى وندب خبير محاسبي للتأكد من صحة المبالغ التي يطالب بها المستأنف ضدها بعد التأكد من المبالغ التي تسلمها..... وأما بخصوص موضوع الدعوى فقد ظهر للدائرة عدم وجود بيّنة موصلة صحيحة لدعوى المدعي، لافتقارها إلى المستندات المعتبرة، التي جرى العمل بها في العرف من تقديم المستندات والفواتير والاستلام والتسليم مع ضخامة المبلغ المطال به، وأما ما يخص شهادة الشهود فإن الشهادة محل نظر وغير مقبولة؛ لأن المتقرر والمستقر في العرف أن مثل هذه الأعمال يستلزم وجود المستندات والفواتير والاستلام والتسليم (لا يقبل الإثبات بالشهادة في المحل غير القابل له، كالشهادة على خلاف ما اشتمل عليه دليل كتابي أو عرف تجاري مستقر...) م 123 من اللائحة التنفيذية لنظام المحاكم التجارية.....)

المادة التسعون

تقدم العادة بين الخصوم والعرف الخاص على العرف العام عند التعارض.

المادة الحادية والتسعون

للمحكمة عند الاقتضاء ندب خبير للتحقق من ثبوت العرف أو العادة بين الخصوم، وفقاً للأحكام المقررة في الباب (العاشر) من هذا النظام.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المبدأ القضائي رقم (205):

"من يدعي تغيير الأجرة ولا بيّنة فإن العرف الجاري والعادة المتبعة أن العقود المتفق عليها تكون سارية المفعول على حالها، وعند تغيير الأجرة فلابد من تحرير عقد جديد بالأجرة الجديدة، ومعلومٌ أن العادة محكّمة"

(ك ع): (17/ 3 / 3)، (5/ 4 / 1433)

الباب الثامن

اليمين

1443

122

الباب الثامن

اليمين

1443

الفصل الأول: أحكام عامة

المادة الثانية والتسعون

1

اليمين الحاسمة: هي التي يؤديها المدعى عليه لدفع الدعوى، ويجوز ردها على المدعي، وفقاً للأحكام الواردة في هذا الباب.

2

اليمين المتممة: هي التي يؤديها المدعي لإتمام البينة، ولا يجوز ردها على المدعى عليه، وفقاً للأحكام الواردة في هذا الباب.

المادة الثالثة والتسعون

تكون اليمين في جانب أقوى المتداعيين

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة الرابعة والتسعون

1

يشترط أن يكون الحالف أهلاً للتصرف فيما يحلف عليه.

2

لا تقبل النيابة في أداء اليمين، وتقبل -بتوكيل خاص- في توجيه اليمين وقبولها والنكول عنها وردها.

الاحكام الشرعية ذات الصلة:

كشاف القناع في (ج 6 / ص ٤٥١) ، بما نصه: «لما قرره أهل العلم أنه لا تدخل النيابة في اليمين فلا يحلف أحد عن غيره فلو كان المدعى عليه صغيرا أو مجنونا لم يحلف ؛ لأنه لا يعول على قوله، ووقف الأمر إلى أن يكلفا فيقرا أو يحلفا أو يقضى عليهما بالنكول ».

المادة الخامسة والتسعون

1 إذا كانت الواقعة التي تنصب عليها اليمين متعلقة بالحالف أو بإثبات فعل غيره؛ حلف على البت. وإذا كانت متعلقة بنفي فعل غيره حلف على نفي العلم إلا أن يكون المحلوف عليه مما يمكن أن يحيط به علم الحالف؛ فيحلف على البت

2 يكون أداء اليمين بالصيغة التي تقرها المحكمة.

الاحكام الشرعية ذات الصلة:

كشاف القناع في (ج 6 / ص ٤٩٩) ، بما نصه: «لما قرره أهل العلم أن من حلف على نفي دعوى عليه أي غيره كأن ادعى على أبيه دينا فأنكر الوارث وطلب يمينه فيحلف على نفي العلم».

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

الباب الثامن

اليمين

1443

الفصل الثاني: اليمين الحاسمة

المادة السادسة والتسعون

1

يجوز أن توجه اليمين في الحقوق المالية، وفي أي حالة تكون عليها الدعوى، وفقاً للأحكام الواردة في هذا الباب.

2

لا يجوز توجيه اليمين في واقعة مخالفة للنظام العام.

3

على المحكمة منع توجيه اليمين إذا كانت غير متعلقة بالدعوى أو غير منتجة أو غير جائز قبولها. وللمحكمة منع توجيهها إذا كان الخصم متعسفاً في ذلك .(52)

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة السابعة والتسعون

1. إذا عجز المدعي عن البينة وطلب يمين خصمه حلّف

فإن نكل ردت اليمين على المدعي بطلب المدعى عليه، فإذا نكل المدعي عن اليمين المردودة رُدّت دعواه.

2. لا ترد اليمين فيما ينفرد المدعى عليه بعلمه

ويقضى عليه بنكوله.

3. للمدعي طلب يمين خصمه، ما لم يفصل في الدعوى بحكم نهائي.

4. لا يجوز لمن وجه اليمين أو ردها أن يرجع في ذلك متى قَبِل خصمه أن يحلف.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة التاسعة والتسعون

كل من وجهت إليه اليمين فحلفها حُكم لصالحه، أما إذا نكل عنها دون أن يردها على خصمه حكم عليه بعد إنذاره، وكذلك من ردت عليه اليمين فنكل عنها.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة الثامنة والتسعون

1

للمدعي إسقاط بينته وتوجيه اليمين للمدعى عليه مباشرة.

2

للمدعي توجيه اليمين للمدعى عليه قبل إحضار بينته المعلومة، ويعد ذلك إسقاطاً منه لبينته؛ بعد إعلام المحكمة له بذلك.

3

مع مراعاة ما ورد في الفقرة (2) من هذه المادة، لا يجوز للخصم أن يثبت كذب اليمين بعد أن يؤديها الخصم الذي وجهت إليه أو ردت عليه، على أنه إذا ثبت كذب اليمين بحكم جزائي، فإن للخصم الذي أصابه ضرر منها أن يطالب بالتعويض، دون إخلال بما قد يكون له من حق الاعتراض على الحكم الذي صدر عليه بسبب اليمين الكاذبة.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة المائة

للولي والوصي وناظر الوقف ومن في حكمهم توجيه اليمين والنكول عنها وردها فيما يجوز لهم التصرف فيه،

وتوجه لهم اليمين فيما با شروا التصرف فيه

المادة الأولى بعد المائة

(111) يجب على من يوجه اليمين إلى خصمه أن يبين بدقة الوقائع التي يريد استحلافه عليها

ويذكر الصيغة بعبارة واضحة، وللمحكمة أن تعدلها لتوجه بوضوح ودقة على الواقعة المطلوب الحلف عليها.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:
☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة الثانية بعد المائة

يجب أن يكون أداء اليمين في مواجهة طالبها إلا إذا قرر تنازله عن حضور أدائها، أو تخلف مع علمه بموعد الجلسة. (115)

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة الثالثة بعد المائة

1 من دعي للحضور إلى المحكمة لأداء اليمين وجب عليه الحضور.

2 إذا حضر من وجهت إليه اليمين بنفسه ولم ينازع في جوازها أو في تعلقها بالدعوى، وجب عليه أن يؤديها فوراً أو يردها على خصمه وإلا عد ناكلاً، وإن تخلف عن الحضور بغير عذر عدّ ناكلاً.

3 إذا حضر من وجهت إليه اليمين ونازع في جوازها أو في تعلقها بالدعوى لزمه بيان ذلك، فإن لم تقتنع المحكمة بذلك وجب عليه أداء اليمين، وإلا عد ناكلاً . (113)

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:
نظام المرافعات الشرعية. نظام المحاكم التجارية. كلا النظامين.

المادة الرابعة بعد المائة

1. تتعدد اليمين بتعدد المستحقين لها؛ ما لم يكونوا شركاء في الحق أو يكتفوا بيمين واحدة.
2. تتعدد اليمين بتعدد من وجهت إليه.
3. يجوز للمحكمة الاكتفاء بيمين واحدة إذا اجتمعت طلبات متعددة.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:
☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

الباب الثامن

اليمين

1443

الفصل الثاني: اليمين المتممة

المادة الخامسة بعد المائة

1. توجه المحكمة اليمين المتممة للمدعي إذا قدم دليلاً ناقصاً في الحقوق المالية، فإن حلف حُكم له، وإن نكل لم يعتد بدليله.

2. تكون اليمين المتممة على البت

3. لا يجوز رد اليمين المتممة على الخصم الآخر

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

نظام المرافعات الشرعية. نظام المحاكم التجارية. كلا النظامين.

المادة السادسة بعد المائة

يؤدي اليمين المتممة الولي والوصي وناظر الوقف ومن في حكمهم فيما با شروا التصرف فيه.

المادة السابعة بعد المائة

إذا تعدد المدعون وقدموا دليلاً ناقصاً، وجهت المحكمة اليمين المتممة لهم جميعاً

فمن حلف حكم له، ومن نكل لم يعتد بدليله.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

نظام المرافعات الشرعية. نظام المحاكم التجارية. كلا النظامين.

الباب الثامن

المعاينة

1443

المادة الثامنة بعد المائة

1 للمحكمة -من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم- أن تقرر معاينة المتنازع فيه، وتحدد في قرار المعاينة تاريخها ومكانها، ويبلغ به من كان غائباً من الخصوم قبل الموعد المقرر بـ(أربع وعشرين) ساعة على الأقل. (116-117)

2 للمحكمة ندب خبير للاستعانة به في المعاينة، ولها سماع من ترى سماعه من الشهود. (118)

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة التاسعة بعد المائة

1 يجوز لمن يخشى ضياع معالم واقعة يحتمل أن تصبح محل نزاع أمام القضاء أن يطلب معاينتها وإثبات حالتها، ويقدم الطلب بدعوى مستعجلة للمحكمة المختصة وفقاً للإجراءات المنظمة لذلك، وتراعى في المعاينة وإثبات الحالة أحكام المادة (الثامنة بعد المائة). (120)

2 يجوز للمحكمة في حال التقدم بدعوى لها أن تندب خبيراً للانتقال والمعاينة وسماع أقوال من يرى لزوم سماع أقواله، ويتعين على المحكمة أن تحدد جلسة لسماع ملحوظات الخصوم على تقرير الخبير وأعماله. وتتبع القواعد المنصوص عليها في الباب (العاشر) من هذا النظام. (118)

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

نظام المرافعات الشرعية. نظام المحاكم التجارية. كلا النظامين.

الباب العاشر

الخبرة

1443

المادة العاشرة بعد المائة

1. للمحكمة -من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم- أن تقرر ندب خبير أو أكثر؛ لإبداء رأيه في المسائل الفنية التي يستلزمها الفصل في الدعوى. (128)
2. يراعى في اختيار الخبير تناسب معارفه الفنية وخبراته مع موضوع النزاع. (128)
3. إذا اتفق الخصوم على اختيار خبير أو أكثر أقرت المحكمة اتفاقهم. (130)

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة الحادية عشر بعد المائة

يجب أن يتضمن منطوق قرار ندب الخبير بياناً دقيقاً بمهمته، وصلاحياته، والتدابير العاجلة التي يؤذن له في اتخاذها. (128)

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة الثانية عشر بعد المائة

1

تحدد المحكمة -عند الاقتضاء- المبلغ المقرر للخبرة، والخصم المكلف بإيداع المبلغ وتعين أجلاً لذلك. (128)

2

إذا لم يودع الخصم المكلف المبلغ المقرر للخبرة في الأجل المعين، فيجوز للخصم الآخر أن يودع المبلغ دون إخلال بحقه في الرجوع على خصمه. (128)

3

إذا لم يودع المبلغ أيّ من الخصمين، فللمحكمة أن تقرر إيقاف الدعوى إلى حين الإيداع؛ متى كان الفصل فيها متوقفاً على قرار الخبرة، أو تقرر سقوط حق الخصم في التمسك بقرار الندب إذا وجدت أن الأعذار التي أبداها غير مقبولة. **(129)**

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة الثالثة عشرة بعد المائة

يجب على الخبير قبل مباشرته المهمة أن يفصح عن أي علاقة له بأطراف الدعوى أو أي مصلحة له فيها، فإن أخل بذلك حكمت المحكمة بعزله وبرد ما تسلمه من مبالغ.

ويكون الحكم نهائياً غير قابل للاعتراض، وذلك دون إخلال بالجزاءات التأديبية وبحق ذوي الشأن في الرجوع عليه بالتعويضات.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

نظام المرافعات الشرعية. نظام المحاكم التجارية. كلا النظامين.

المادة الرابعة عشر بعد المائة

1

يجوز لأي من الخصوم طلب رد الخبير إذا توافر في شأنه سبب يرجح معه عدم استطاعته أداء مهمته بحياد، وبوجه خاص يجوز رد الخبير إذا كان قريباً أو صهراً لأحد الخصوم إلى الدرجة الرابعة أو وكيلاً لأحدهم في أعماله الخاصة، أو وصياً لأحد الخصوم أو ولياً عليه أو ناظر وقف أو من في حكمهم، أو كان يعمل عند أحد الخصوم، أو كانت له خصومة مع أحدهم؛ ما لم تكن هذه الخصومة قد أقيمت بعد تعيين الخبير بقصد رده. (133)

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

نظام المرافعات الشرعية. نظام المحاكم التجارية. كلا النظامين.

المادة الرابعة عشر بعد المائة

2 لا يقبل طلب الرد ممن نُدب الخبير بناء على اختياره إلا إذا كان سبب الرد حدث بعد ندبه. وفي جميع الأحوال لا يقبل طلب الرد بعد قفل باب المرافعة. (133)

3 تفصل المحكمة في طلب الرد خلال (ثلاثة) أيام من تاريخ تقديم إجابة الخبير أو من تاريخ انتهاء المهلة المقررة لتقديمها، ويكون الحكم الصادر في الطلب نهائياً غير قابل للاعتراض.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

نظام المرافعات الشرعية. نظام المحاكم التجارية. كلا النظامين.

المادة الخامسة عشر بعد المائة

للخبير -في سبيل أداء مهمته- الآتي:

1

سماع أقوال الخصوم وملحوظاتهم، وكل من يرى سماع أقواله إذا تضمن قرار الندب الإذن له بذلك.

2

أن يطلب من الخصوم أو غيرهم تسليمه أو اطلاعه على الدفاتر أو السجلات أو المستندات أو الأوراق أو الأشياء التي يراها ضرورية لتنفيذ مهمته.

3

معاينة المنشآت والأماكن والأشياء التي يلزم معاينتها لتنفيذ مهمته.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

نظام المرافعات الشرعية. نظام المحاكم التجارية. كلا النظامين.

المادة السادسة عشرة بعد المائة

1 لا يجوز لأي شخص أن يمتنع بغير مسوّغ نظامي عن تمكين الخبير من أداء مهمته وفقاً لما قررته المادة (الخامسة عشرة بعد المائة)، وعلى الخبير في حال الامتناع أن يرفع عن ذلك إلى المحكمة، ولها أن تقرر ما تراه بما في ذلك إلزام الممتنع والاستعانة بالقوة الجبرية عند الاقتضاء.

2 يجب على الخبير الرفع إلى المحكمة إذا اعترضت عمله عقبة حالت دون متابعة مهمته أو تطلّب الأمر توسيع نطاق مهمته، وعلى المحكمة أن تقرر ما تراه.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة السابعة عشر بعد المائة

1) يعد الخبير تقريراً عن أعماله، ويجب أن يشمل ما يأتي:

أ. بيان المهمة المكلف بها وفقاً لقرار الندب.

ب. الأعمال التي أنجزها بالتفصيل، وأقوال الخصوم وغيرهم، وما قدموه من مستندات وأدلة، والتحليل الفني لها.

ج. آراء الخبراء الذين استعان بهم

د. نتيجة أعماله ورأيه الفني، والأوجه التي استند إليها بدقة ووضوح.

2) إذا تعدّد الخبراء فعليهم أن يعدوا تقريراً واحداً، وفي حال اختلاف آرائهم فعليهم أن يذكروا في التقرير رأي كل منهم وأسبابه.

(135)

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة الثامنة عشرة بعد المائة

1 إذا لم يباشر الخبير مهمته دون عذر مقبول أو قصر في أدائها، أو تأخر عن إيداع التقرير في الموعد المحدد بلا مبرر، فيوجه إليه إنذار في موعد لا يتجاوز (خمسة) أيام من ذلك

فإن لم يستجب خلال (خمسة) أيام من تبلغه بالإنذار حكمت المحكمة بعزله وتأمره برد ما تسلمه من مبالغ، وذلك دون إخلال بالجزاءات التأديبية وبحق ذوي الشأن في مطالبته بالتعويضات.

2 يكون الحكم الصادر بعزل الخبير وإلزامه برد ما تسلمه نهائياً غير قابل للاعتراض

3 إذا تبين للمحكمة أن التأخير ناشئ عن خطأ أحد الخصوم حكمت عليه بغرامة لا تزيد على (عشرة آلاف) ريال، ولها أن تحكم بسقوط حقه في التمسك بقرار ندب الخبير.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:
☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة التاسعة عشرة بعد المائة

إذا انتهت مهمة الخبير وجب عليه أن يعيد جميع ما تسلمه من أوراق أو مستندات أو غيرها خلال (عشرة) أيام من تاريخ انتهاء المهمة،

فإذا امتنع دون عذر مقبول حكمت عليه المحكمة بتسليم جميع ما تسلمه وبغرامة لا تزيد على (عشرة آلاف) ريال، ويكون حكمها نهائياً غير قابل للاعتراض. (136)

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة العشرون بعد المائة

للمحكمة -من تلقاء نفسها، أو بناء على طلب أحد الخصوم، وفي أي مرحلة تكون عليها الدعوى- أن تتخذ الآتي:

1

الأمر باستدعاء الخبير في جلسة تحددها لمناقشته في تقريره شفاهاً أو كتابة، ولها أن توجه إليه ما تراه من الأسئلة.

2

أمر الخبير باستكمال أوجه النقص في عمله وتدارك ما تبينته من أوجه القصور أو الخطأ فيه، كما أن لها أن تندب خبيراً أو أكثر لينضم إلى الخبير السابق ندبه.

3

ندب خبير آخر أو أكثر لاستكمال أوجه النقص في عمل الخبير السابق وتدارك ما تبين فيه من أوجه القصور أو الخطأ أو إعادة بحث المهمة. ولمن تندبه المحكمة أن يستعين بمعلومات الخبير السابق

(137)

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة الحادية والعشرون بعد المائة

1 يجوز للخصوم، ولو قبل رفع الدعوى، الاتفاق على قبول نتيجة تقرير الخبير، وتعمل المحكمة اتفاقهم؛ ما لم يتضمن التقرير ما يخالف النظام العام.

2 مع عدم الإخلال بحكم الفقرة (1) من هذه المادة، لا يقيد رأي الخبير المحكمة، وإذا لم تأخذ المحكمة به كله أو بعضه بينت أسباب ذلك في حكمها. (138)

3 للمحكمة إذا لم تأخذ بتقرير الخبير كله أو بعضه بسبب إهمال الخبير أو خطئه أن تأمره برد جميع ما تسلمه أو بعضه -بحسب الأحوال-، وذلك دون إخلال بالجزاءات التأديبية وبحق ذوي الشأن في الرجوع عليه بالتعويضات.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:
نظام المرافعات الشرعية. نظام المحاكم التجارية. كلا النظامين.

المادة الثانية والعشرون بعد المائة

يتحمل الخصم الذي خسر المطالبة محل الخبرة المبلغ المقرر للخبرة،

إلا إذا كانت الخسارة نسبية فيتحمل كل من الخصوم بقدر خسارته، وتبين المحكمة ذلك في الحكم الصادر في موضوع الدعوى.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة الثالثة والعشرون بعد المائة

1

استثناء من الإجراءات المنظمة للخبرة، يجوز للمحكمة -بقرار تثبته في محضر الجلسة- أن تندب خبيراً لإبداء رأيه شفاهاً في مسألة فنية يسيرة لا تتطلب عملاً مطولاً أو معقداً، وللمحكمة أن تقرر تقديم الرأي مكتوباً.

2

تحدّد المحكمة في القرار موعد الجلسة التي يقدم فيها الخبير رأيه شفاهاً أو الأجل الذي يجب تقديم الرأي المكتوب فيه.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

نظام المرافعات الشرعية. نظام المحاكم التجارية. كلا النظامين.

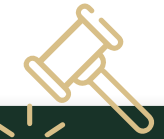

المادة الرابعة والعشرون بعد المائة

يجوز للمحكمة الاستناد إلى تقرير خبير مقدم في دعوى أخرى عوضاً عن الاستعانة بخبير في الدعوى، وذلك دون إخلال بحق الخصوم في مناقشة ما ورد في ذلك التقرير.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

الباب الحادي عشر

أحكام ختامية

159

المادة الخامسة والعشرون بعد المائة

1

يطبق على الإجراءات المتعلقة بالإثبات أحكام نظام المرافعات الشرعية أو نظام المحاكم التجارية -بحسب الحال- فيما لم يرد فيه نص في هذا النظام.

2

مع مراعاة ما ورد في الفقرة (1) من هذه المادة، تطبق الأحكام المستمدة من الشريعة الإسلامية الأكثر ملاءمة لترجيحات هذا النظام على مسائل الإثبات التي لم يرد في شأنها نص في هذا النظام.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

نظام المرافعات الشرعية. نظام المحاكم التجارية. كلا النظامين.

المادة السادسة والعشرون بعد المائة

1

يصدر وزير العدل بالتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء الآتي:

أ ضوابط إجراءات الإثبات إلكترونياً

ب القواعد الخاصة بتنظيم شؤون الخبرة أمام المحاكم.

ج الأدلة الإجرائية والقرارات اللازمة لتنفيذ هذا النظام.

2

تنشر الضوابط والقواعد والأدلة الإجرائية المشار إليها في الفقرة (1) من هذه المادة في الجريدة الرسمية، ويعمل بها من تاريخ العمل بهذا النظام.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة الثامنة والعشرون بعد المائة

يلغي هذا النظام الباب (التاسع) من نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 1) وتاريخ 22 / 1 / 1435هـ، والباب (السابع) من نظام المحاكم التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 93) وتاريخ 15 / 8 / 1441هـ، ويلغي كل ما يتعارض معه من أحكام.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المادة التاسعة والعشرون بعد المائة

يعمل بهذا النظام بعد (مائة وثمانين) يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

يشير كل لون حددت به مادة من نظام الإثبات إلى ما يشبهها من مواد وردت في:

☐ نظام المرافعات الشرعية. ☐ نظام المحاكم التجارية. ☐ كلا النظامين.

المحامي: حسان بن إبراهيم السيف

محام ومحكم

مؤسس شركة احتكام للمحاماة

والاستشارات القانونية

@HassanLawyer +966 55 444 0490